

الانتصار

[443] نفي الربا بين من ذكرناه. وإذا كان الربا حكما شرعيا جاز أن يثبت في موضع

دون آخر كما يثبت في جنس دون جنس وعلى وجه دون وجه، فإذا دلت الأدلة على تخصيص من ذكرناه وجب القول بموجب الدليل. ومما يمكن أن يعارض طواهرة من ظاهر الكتاب أن الله تعالى قد أمر بالاحسان والانعام، مضافا إلى ما دلت عليه العقول من ذلك، وحد الاحسان بإصال النفع لا على وجه الاستحقاق إلى الغير مع القصد إلى كونه إحسانا، ومعنى الاحسان ثابت فيمن أخذ من غيره درهما بدرهمين، لأن من أعطى الكثير بالقليل وقصد به إلى نفعه به فهو محسن إليه، وإنما أخرجنا من عدا من إستثنيناه من الوالد وولده والزوج وزوجته بدليل قاهر تركنا له الطواهر وهذا ليس مع المخالف في المسائل التي خالفنا فيها. فظاهر أمر الله تعالى بالاحسان في القرآن في مواضع كثيرة كقوله تعالى: (وأحسن كما أحسن الله إليك) (1) وقوله تعالى: (إن الله يأمر بالعدل والاحسان) (2) يعارض للآيات التي ظاهرها عام في تحريم الربا، فإذا قالوا نخصم آيات الاحسان لأجل آيات الربا، قلنا: ما الفرق بينكم وبين من خصم آيات الربا بعموم آيات الأمر بالاحسان؟ وهذه طريقة إذا سلكت كانت قوية.

_____ (1) سورة القصص: الآية 77. (2) سورة النحل:

الآية 90.